العدد (2136) السنة الثامنة - السبت (21) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

هندسة السيطرات

■ إحسان شمران الياسري

تُظهر القنوات الفضائية الوثائقية يوميا العشرات من التقارير عن إبداعات المهندسين في الحساب والتصميم والتنفيذ، خصوصا عندما يكون الموضوع عن هياكل عملاقة او جسور، اذ يكون لأجزاء (المليم) آثار خطيرة، يتوجب إعادة النظر بالحسابات والخطط لتجاوزها.

وفي الجسور، تُصمم تلك المنشآت لتتحمل اوزانا معينة وفقا لنوعية الاستخدام، ووسائل النقل التي تجتازها وأعدادها والأوزان الإجمالية للمتر المربع الواحد من مساحة الجسر. وقد أظهرت الأفلام الوثائقية صورا مرعبة عن حوادث انهيار لتلك المنشآت بسبب اخطاء في التصميم او ضغوط الاستخدام.

في العراق، أبدع المهندس العراقي في التصميم والتنفيذ والإشراف. كما انتفع من الخبرة الدولية التي شاركت في بناء العراق منذ تأسست دولتنا الحديثة مطلع القرن الماضي.

وحتى الأضرار التي تسببت بها الحروب، وخصوصا حرب عام ١٩٩١، تم إصلاحها بجهد عراقي خالص، ولا سيما إصلاح الجسور. إلا أن الحسابات الهندسية والفنية للمهندس العراقي واجهت تعقيدات ابتكرها مسؤولو الأمن بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣.. فعندما تكون السيطرة بعد الجسر، ستقف على الجسر في لحظة معينة مئات وربما ألوف السيارات تنتظر دورها في المرور من عنق الزجاجة.. ولا نحسب ان المهندس العراقي افترض ان مئات الألوف من الأطنان ستقف على الجسر.. يعني استقرار للاثقال وفقا لآلية عمل السيطرة و(رغبتها) في تسريب السيارات.

ولو ان المهندسين تفاهموا مع المسؤولين الأمنيين لاتفقوا على وضع السيطرات قبل الجسور وليس بعدها، (مثال ذلك جسر كراج الامانة)، فقد وُضعت السيطرة بعد الجسر بالاتجاهين.. يعني تقف السيارات على الجسر بالاتجاهين في لحظة واحدة..

ان عدم التدخل في الشأن الامني، لا يعني عدم التدخل في الشأن (الهندسي)، فنحتمل (البطر) والترف في تعامل بعض السيطرات، خصوصا مع بداية الدوام ونهايته، لأننا (ضحايا هذه الترتيبات)، ولكننا لا نريد ان نُضحي بالجسور.

ماذا بعد التصويت على نواب رئيس الجمهورية.. ماذا بعد التظاهرات؟

طارق الجبوري

هذا السؤال وغيره من تساؤلات عديدة اخرى تقفز بارزة امام صورة المشهد السياسي المأزوم منذ ٢٠٠٣بصراعات كتل سياسية جعلت الشعارات والادعاءات والتضليل والخداع سبيلها في التعامل مع الشعب .. حقيقة نأسف ان نقول ونعترف بمدى تعطيلها لأي توجه نحو اصلاح العملية السياسية التي بدت متعثرة منذ تشكيل مجلس الحكم على وفق محاصصة طائفية وعرقية متجاوزة أطراً أخرى أكثر واقعية كان يمكن اعتمادها في تشكيل المجلس ربما كانت لو اعتمدت لجنبت العراق الكثير من المشاكل التي لحقت به جراء الاستمرار بنهج المحاصصات السيئ .

وكانت التظاهرات الشعبية ،بعيداً عن كل صور الاتهام التي لاحقتها ،حدا فاصلاً لمرحلة جديدة كنا نأمل ان تشكل علامات طريق للتغيير ينقذ العملية السياسية ،غير ان ما حصل من سلوكيات ،لانظن ان تصويت مجلس النواب على نواب رئيس الجمهورية (بسلة فاسدة) ،مؤشر على طبيعة عقلية عششت في تلابيبها شهوة السلطة ،فتخلت عن المبادئ . فكيف يمكن ان نتعامل كمواطنين مع هكذا وضع ؟ هل نجلس مستكينين بانتظار ان تذهب احلامنا ادراج الرياح ام نمارس فعلاً شعبياً مؤثراً يؤدي الى اصلاح العملية السياسية حقاً وضمن الاطر الدستورية والشرعية ؟

إذا أخذنا البديهيات في نظر الاعتبار ،في ضوء ما تشهده المنطقة من تغييرات حدثت في مصر وتونس،وما سيحث في انظم اخرى ،وتركنا المستحيلات ووضعناها جانباً ،فان الحركات السياسية العراقية الدينية والعلمانية والليبرالية على حد سواء ممن شارك ويشارك بفاعلية في التأثير بالعملية السياسية ومجرياتها،تقف في مفترق طرق يحتم عليها اختيار احد طريقين حاسمين لا ثالث لهما، فهي اما ان تلتزم وتصر على سياسات وممارسات سابقة اثبتت فشلها بل كارثيتها على الوضع العام في العراق وسببت كل هذه التشوهات في العملية السياسية فتراوح في مكانها وتساوم مع بعضها من اجل الاحتفاظ بما حصلت عليه من السلطة ،او ان تعمل باسلوب مغاير تثبت فيه تخليها عن منطقها السابق الذي لم نحصد منه غير الويلات ومن بينها ضياع المال العام .. هذا المال الذي بدد في السابق على الحروب والآن ينهب بعمليات فساد مدبرة ومقصودة و تعلن بشكل واضح تخليها عن نهج ما قبل التظاهرات الشعبية وشعارات الغالبية العظمى من الشعب التي رفعتها وطالبت باجراء اصلاح وتغيير حقيقي وفعلي . في كلا الحالين لن يكون الامر سهلاً او هيناً ولا نظن ان الرياح ستجري بما تشتهيه سفن المواطنين الغاضبة او الاطراف السياسية الحاكمة. فالاختيار او الطريق الاول يعني اعلان القطيعة بشكل صريح وواضح مع الشعب وخسارة اية فرصة في كسب ثقته ،وهو خيار لا ينسجم مع ما يحصل من متغيرات كثيرة ،أما الثاني فرغم انتهاء زمن المعجزات الا اننا في العراق نحتاجها لكي تقف الاحزاب والكتل موقفاً في منتهى الجرأة والشجاعة تحاكم فيه نفسها وتسلط الضوء على ما سببته من اخطاء بل خطايا. قد يبدو ما نقول منطقاً فيه من المثالية الكثير، ولكن اليس هو الموقف الصحيح اذا ما أرادت هذه القوى فعلاً ان تستعيد جزءاً من القواعد الشعبية التي اجهزت عليها طيلة ثماني سنوات مريرة؟.

قد تكون مرتكزات الطريق الاول متوفرة بهذا القدر او ذاك لكثير من القوى السياسية من حيث القوة والامساك بزمام السلطة والاعلام والقدرة الفائقة على التبرير وذر الرماد في عيون الشعب ،ولكنه طريق اللاعودة الى الصواب وهو محفوف بمخاطر الثورة الشعبية اذا ما وصلت القناعة لدى الاغلبية المسحوقة ان لارجاء من هذه الكتل ولاامل يرتجى فيها لنقد ذاتها والتراجع عن ممارساتها الفاشلة وفي مقدمتها التستر على الفساد بشتى انواعه السياسي وهو اخطره والاقتصادي المتلازم معه. اما الثاني فرغم صعوبته ايضاً لكنه يملك الكثير من شروط المضي فيه والمتمثلة بالنهج الديمقراطي ومبادئه التي تتيح للاحزاب اجراء مراجعات لسياستها في كل مرحلة تقيم عملها ومدى انسجامه وطموح الشعب وتسعى لتطويره ،كما ان ما حدث بعد ٢٠٠٣ اتاح للفعاليات الشعبية ان تنطلق وتراقب وتطالب بالاصلاح ،ومثل هذا الافتراض يتطلب لتحقيقه ان كل مكون بما فيه من متشددين ومستفيدين من الاوضاع الراهنة ان يصلح ذاته والتخلص من حالة الافتراق بين المبادئ والتطبيق . في منطقتنا ،وفي العراق بالذات ،لم نألف مثل هذه السلوكيات ،في حين ان دولاً أخرى في أوروبا سبقتنا في هذا المجال . وبقليل من الصراحة وكثير من الجرأة نقول ان ملامح الصورة المشوهة للعملية السياسية واضحة ،بل تتسع كل يوم ،وما زلنا نرى ان بعض ان لم نقل غالبية الشخصيات المحسوبة على العملية السياسية ،تمارس نهجاً ضاراً بالعراق مفاده الاتكاء على اجندات خارجية في تمرير مخططاتها ،فبدلاً من ان تدفع لتثبيت ركائزاسس التحويل الديمقراطي باتجاهاته الصحيحة ،وانتشال اقتصاده من الركود الذي هو فيه الى حالة جديدة تتناسب وإمكانات العراق ،نراها بدأت تقترب في بعض المفاصل من مهاوي الدكتاتورية وتسير باتجاه مغاير لكل مفهوم ديمقراطي ،من خلال حصر اتخاذ القرارات الحاسمة بيد رؤساء كتل ليس غير ،وبدت الصفقات تطبخ في اقبية المصالح حتى صارت رائحتها تزكم الانوف .

ان استعراض ما تم منذ انطلاق التظاهرات في الخامس والعشرين من شباط حتى الآن ،ومستوى وأنواع ردود الأفعال الرسمية البرلمانية او الحكومية ،تكشف عن استمرار عقلية وثقافة الزعامة والعصمة عند البعض ،دون أن نجد ما يشير الى نية اي منهم لمغادرتها، وهذا ينطبق على جميع الكتل والتيارات دون استثناء التي ما زالت تتوهم أن بقاء أية حركة أو تيار مرهون بالقائد الذي لا يأتيه الباطل من امامه او من خلفه ،بعيداً عن اعتماد منطلقات عمل ترتقي بأداء الأحزاب إلى مستوى ما وصل اليه العالم من تطور ونهضة خاصة في مجال المعلوماتية .

ان استمرار الاطراف السياسية بتجاهل ارادة الشعب وعدم رغبتها الجدية في اجراء مراجعة لمجمل ممارساتها ،ومحاولة استغلالها تمسك الشعب بالعملية السياسية وتجنيبها المخاطر ،لابد من أن يؤدي إلى نتائج سلبية في مقدمتها نبذ الشعب كل هذه الأطراف ،وبحثه عن فرص التغيير عند غيرها وهو ما لاتريده لحد الآن، لذا فان عليها ان تعيد النظر بصراحة في مجمل سياستها التي وصلت حد الجرأة للتصويت على نواب رئيس الجمهورية ،بكل ما في الامر من انتهاك للدستور وارادة الشعب وطموحاته ،في وقت ما زالت اصوات الغضب الشعبي مسموعة في ساحة التحرير رغم أنها ما زالت لحد الآن خافتة ،لكنها سرعان ما تتصاعد اذا ما استمرت نخبنا بتحديها بهذا الشكل المهين .

لقد دفع الشعب ثمن اخطاء كبيرة في وقت قيض لسياسيين واشباههم التمتع بكل انواع الامتيازات التي حصدوها تحت شعار التغيير الذي اداروا ظهورهم له. فهل يصلح السياسيون حالهم ؟ نتمنى ذلك رغم ما يعترينا من شكوك بشأن ذلك .

أبـوط آبـاد تسـرق الأضـواء مـن كـل "الآبـادات" الأخـريـات

د. عبد الله المدني

حينما يفرد المرء خارطة جغرافية تفصيلية لباكستان، فلا بد من أن تقع عيناه على عشرات المدن التي ينتهي اسمها بكلمة "آباد" التي تعني بالأوردية، وكذا بالفارسية "المكان المأهول بالسكان" أو الحواضر بعبارة أدق، فيما شطره الأول عبارة عن اسم علم لشخصية تاريخية أو سياسية.

وهكذا نجد مدنا مثل "فيصل آباد" نسبة إلى العاهل السعودي الراحل الملك فيصل بن عبد العزيز، و"جهان آباد" نسبة إلى الإمبراطور المغولي المسلم "شاه جهان"، و"جناح آباد" نسبة إلى مؤسس باكستان "محمد علي جناح"، إضافة، بطبيعة الحال، إلى مدينة "إسلام آباد" العاصمة. غير أن "أبوط آباد" (هكذا يكتبها الباكستانيون، لكن مع وضع حرف الطاء فوق كرسي ككرسي الهمزة) سرقت مؤخرا الأضواء من كل هذه "الآبادات"، بل من كل المدن الباكستانية الأخرى، قديمها وحديثها، واحتل اسمها صدارة نشرات الأخبار ومانشيتات كبريات صحف الدنيا. ففيها حدث ما انتظره العالم منذ نحو عقد كامل من الزمن، ألا وهو قتل المطلوب الأول للعدالة "أسامة بن لادن" في الثاني من مايو/ أيار الجاري داخل مجمع سكني حصين في هذه المدينة التي تقع على بعد ٥٠ كيلومترا إلى الشمال من "إسلام آباد"، وعلى بعد ١٥٠ كيلومترا إلى الشرق من بيشاور، في منطقة خيبر الجبلية، داخل ولاية "باشتونخوا" (كانت تعرف إلى وقت قريب بولاية الحدود الشمالية الغربية)، ويسكنها طبقا لآخر إحصائية نحو ١٢٥ ألف نسمة.

وكغيرها من "الآبادات" الأخريات، فإن لاسمها الغريب قصة. إذ اختير الشطر الأول من اسمها تيمناً باسم الرجل الذي أسسها في عام ١٨٥٣ ، وهو الميجور "جيمس أبوت" الضابط في قوات الهند البريطانية، والذي يُقال أنه عشق هذا المكان من الوهلة الأولى، وطاب له العيش فيه، بدليل وجود قصيدة من تأليفه تشع أبياتها هياماً بالمدينة و غراماً بجمالها وطيب هواها، وهي أمور دفعت البعض إلى تسميتها بـ "كلورادو مصغرة" – مع فارق وسائل الرفاهية والترفيه ودرجة التقدم – نظرا لما يحيط بها من مرتفعات خضر في الربيع، وبيض مكسوة بالجليد في الشتاء، ناهيك عما يوجد بها من منتجعات لقضاء الإجازات.

في قصيدة "جيمس أبوت" المذكورة والتي يبدو أنه كتبها يوم أن اضطر إلى مغادرة "أبوط آباد" إلى الأبد، نقرأ:

أتذكر اليوم الذي جئت فيه للمرة الأولى إلى هنا.
شممت وقتها رائحة "أبوط آباد" الزكية.
الأشجار والأرض كانت مغطاة بالجليد
وجدنا منظراً آسراً.
بالنسبة لي كان المكان حلما من الأحلام.
من بعيد كانت الجداول تجري.
و نسائم الهواء تهب كما لو كانت ترحب بنا.
وأشجار الصنوبر تتمايل محدثة خشخشة.
وطيور القوّال تصدح بأغنياتها الرخيمة المبهجة.
لقد عشقت المكان من أول نظرة.
كنت سعيدا بالمجيء إلى هنا.
مضت علي ثماني سنوات كلمح البصر.
ربما نغادرك في ظهيرة يوم مشمس.
آه يا "أبوط آباد" علينا أن نغادرك الآن.
سوف أنحني إجلالاً لطبيعتك الخلابة.
ربما أصوات رياحك لن تبلغ مسامعي بعد اليوم.
هديتي لك بضع دمعات حزينة.
أودعك بقلب مثقل.
ذكرياتك لن تنمحي من مخيلتي.

وبطبيعة الحال، لم يتخيل "جيمس أبوت" يوم أن كتب هذه القصيدة أن يتحول المكان في غضون بضعة عقود إلى مصيف مشهور، ومقر لعدد من معاهد باكستان التربوية الراقية، وأحد أشهر أكاديمياتها العسكرية، فضلا عن احتضانها قوات "الغوركا" النخبوية، وقوات سلاح الحدود المدرعة، والكتيبة العسكرية الضاربة التابعة للفرقة الثانية في الجيش الباكستاني. وبالمثل لم يكن الرجل يتوقع أن تنال معشوقته نصيبها من الزلزال الذي ضرب كشمير في عام ٢٠٠٥ ، فيزول الكثير من مبانيها الأثرية القديمة، لكن دون إصابات كبيرة في الأرواح.

لكن الأهم أنه لم يدر بمخيلة "ابوت" المؤسس أن مدينته ستصبح مكانا يحتضن أكبر الهاربين من وجه العدالة وأشهرهم، وهو الأمر الذي لئن فاجأ الكثيرين، فإنه لم يكن بمستغرب عند آخرين كثر ممن تابعوا الشأن الباكستاني منذ أن تحولت هذه البلاد من جبهة قتال للمجاهدين الأفغان ضد الغزاة السوفييت وحلفائهم في كابول إلى جبهة قتال ضد الإرهاب العالمي تحت قيادة واشنطن.

وتفصيلا للشق الأخير نقول: لقد كان من السخف والغباء ابتداء الافتراض بأن بن لادن يختبئ في أماكن معرضة للقصف الجوي أو التفتيش والتدقيق الفجائيين أو المسح العسكري الشامل، مثل كهوف وزيرستان والمناطق الحدودية المحاذية لأفغانستان والأحياء الكئيبة المظلمة في كراتشي (حيث يتركز معظم الهاربين من وجه العدالة من القتلة والمجرمين ومروجي المخدرات والنصابين) والجزء الجنوبي من البنجاب الذي تحول في السنوات الأخيرة إلى معقل للبنجابيين الطالبانيين، وشهد في عام ٢٠٠٢ مقتل مراسل صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية المخطوف "دانيال بيرل". وبكلام آخر كان العقل والمنطق يقولان بأن الرجل يختفي إما في أماكن مكتظة بالبشر، من تلك التي يصعب فيها تتبع ومراقبة تحركات شخص ما، ويسهل فقدان أثره، وإما داخل منشآت حصينة محمية من قبل جهاز الاستخبارات الباكستاني الذي لا يحتاج المرء إلى ذكاء وعبقرية للاستدلال على دوره المزدوج أثناء وبعد الحرب الأمريكية على أفغانستان.

لقد ردد قادة باكستان مرارا وتكرارا في السنوات الأخيرة القول بأن أسامة بن لادن غير متواجد فوق أراضيهم، بل ذهب الرئيس السابق الجنرال "برويز مشرف" خطوة أبعد من ذلك حينما عبر في مقابلة صحفية قبيل خروجه من السلطة عن اعتقاده بأن بن لادن قد قُتل، وبالتالي ليس هناك من داع لاتهام باكستان من وقت إلى آخر بإيوائه! غير أن ما حدث في الثاني من مايو في "أبوط آباد" أكّد خلاف ذلك تماما. بل أكد جملة من الأمور الأخرى التي هي الآن محل خلاف ما بين إسلام آباد وواشنطن وسط انعقاد الحواجب غضبا أو ارتفاعها دهشة.

ومختصر القول هو أن مقتل بن لادن فوق التراب الباكستاني لم يفاجئ سوى غير المتابعين للشؤون الباكستانية فحسب. أما الآخرون فقد وجدوا فيه استكمالا لسلسلة مشابهة من الأحداث التي قادها الأمريكان بالتعاون مع الباكستانيين أو من دون تعاونهم، ابتداء من اعتقال الإرهابي "عمر شيخ" في لاهور في عام ٢٠٠٢ (وهو قاتل الصحفي دانيال بيرل ومختطف طائرة الركاب الهندية من كاتمندو إلى كابول في عام ١٩٩٩) ، واعتقال مسؤول تنظيم القاعدة "أبوزبيدة" في "فيصل آباد" في ذات العام ، واعتقال زميله الآخر "رمزي بن الشيبة" بالقرب من كراتشي في عام ٢٠٠٢ أيضا بـُعيد مقابلة متلفزة أجراها مع مراسل قناة الجزيرة القطرية "يسري فودا"، وانتهاء بقتل القياديين في تنظيم القاعدة "أبو الليث الليبي" و "أبو اليزيد المصري" بقصفين جويين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ فوق وزيرستان وشمال غرب باكستان على التوالي، ومرورا باعتقال الكويتي من أصل باكستاني "رمزي يوسف"، المتهم بمحاولة تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك في عام ١٩٩٣، وذلك أثناء توجهه إلى بيشاور في عام ١٩٩٥ ، واعتقال خاله "خالد شيخ محمد" (العقل المدبر لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١). في عام ٢٠٠٣ في منزله في روالبندي.

خطـر أن يـكـون الـعـراق بـلا مـيـاه إقـلـيـمـيـة

حسين علي الحمداني

في كتب التاريخ كنا نقرأ عن بلاد الرافدين ، وكنا نردد أسماء دجلة والفرات وكيف تلتقي لتشكل شط العرب ، وشط العرب هو بداية طريق العراق صوب البحر ، وكثيرا ما سمعنا قديماً عن مقولات لخبراء عالميين كانوا يقدمون نصائحهم للحكومات العراقية منذ ولادة الدولة في عشرينيات القرن الماضي حول استثمار مياه النهرين في جعل كل العراق أرضاً خضراء ، ولكن نصائح هؤلاء الخبراء كانت تذهب مع (سموم الصيف) وكأنها غير مهمة وغير مجدية وظل دجلة يجري والفرات معه وظل شط العرب يصب في الخليج وبقينا نحافظ على صحرائنا التي أخذت تتسع يوماً بعد آخر،لتتشكل مع مرور الزمن مجموعة تحديات أثرت كثيرا في مسارات حياة الإنسان العراقي لأننا بتنا الآن نواجه هذه المخاطر دفعة واحدة بعد أن تراكمت علينا ، ليتأكد لنا أن مخاطر كثيرة تحدق بالعراق منها الداخلية والتي تتأثر بالحراك السياسي داخل البلد وانعكاساته على الوضع الأمني، وأيضا ما يمكن تسميته بالصراعات الداخلية التي تستفيد منها جهات عديدة كالقوى الإرهابية أو حتى بعض دول الجوار ودول العالم الأخرى التي ترى بأن انقسام القوى السياسية العراقية ووجود أكثر من مصدر للقرار والتصريح من شأنه أن يوجه رسائل عادة ما تكون خاطئة لأطراف عديدة يدفع العراق ثمنها أضعافاً مضاعفة.

ومنذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا وجدنا ثمة ازدواجية كبيرة في تعامل القوى السياسية مع المخاطر المحدقة بالعراق ونقصد هنا بالمخاطر الداخلية والخارجية ، وهذا ما ترك آثاراً كبيرة على العراق أمنياً واقتصادياً وسيادياً ، وتجلى ذلك بوضوح في مسائل عديدة أهمها مسألة مياه نهري دجلة والفرات وكمية السدود التي اقامتها تركيا وسوريا وتأثير ذلك على الأمن المائي للعراق وتداعياته على مستقبل الزراعة في البلد، ثم جاءت قضية مياه البزل الإيراني وما سببته من خسائر كبيرة للأراضي الزراعية،ناهيك عن القصف المستمر للقرى الحدودية في كردستان من قبل المدفعية الإيرانية والتركية .

ولعل البعض ينظر لهذه الأحداث وغيرها بمنظار يراد من خلاله الإضرار بطرف معين من أطراف العملية السياسية على حساب سيادة البلد واقتصاده ومستقبل أبنائه،وهذا ما يمكن تشخيصه بسهولة من خلال استذكار الأحداث في السنوات الماضية وما تم خلاله من قيام بعض القوى السياسية وبعض السياسيين الذين وجدوا في تعطيل الكثير من الجوانب الاقتصادية في البلد يصب في مصالحهم الشخصية وارتباطاتهم الخارجية وحتى مصالحهم وأعمالهم، حيث وجدنا تعطيلاً تاماً لمشاريع كبرى كان بإمكانها أن تخدم البلد كثيرا ومنها على سبيل المثال لا الحصر ميناء الفاو الكبير الذي وجد هذا المشروع من المماطلة والتسويف ما جعله مجرد حجر أساس أسوة بالكثير من المشاريع التي وضع حجر أساسها في عقود مضت دون تنفيذ ، البعض فسر هذا التسويف على انه يخدم مصالح دول مجاورة للعراق تعمل موانئها ليل نهار لتوريد بضائع للعراق ، وهذا الحال ينطبق على مطار البصرة الذي انتهى العمل به منذ سنوات دون أن يدخل الخدمة الفعلية لذات السبب رغم أهميته الستراتيجية ، وبالتالي وجدنا أنفسنا نحن كشعب بأن ثمة خيارات تفرض علينا في جوانب ربما كان يتصور البعض منها بأنها ليست مهمة ولا تمثل هذا الحجم من المخاطر التي نتحدث عنها الآن دون أن نستنتج بأننا كنا جزءاً من ولادتها وصيرورتها وتضخيمها لهذه الدرجة التي نعيشها اليوم والتي من شأنها أن تغير الكثير من الحقائق المعروفة عن العراق تاريخياً وجغرافياً.

نحن اليوم أمام تحد كبير جدا، وهذا التحدي يتمثل في إنشاء دولة الكويت ميناء مبارك والذي من شأنه أن يخنق العراق ويجعل منه بلا مياه إقليمية وحدود بحرية، وبالتالي يغير كثيراً من جغرافية العراق ويفقد البلد الكثير من خواصه، وفي مقدمتها كونه بلداً بإطلالة بحرية أولاً ، وينهي موقعه الستراتيجي الذي طالما تغنينا به وما زلنا ، حيث يمثل هذا الميناء نهاية العراق مع العالم بحريا ويجعلنا نعتمد كليا على موانئ الآخرين في تجارتنا الخارجية ولا يستبعد أن يكون اعتمادنا على ميناء مبارك في توريد وتصدير البضائع من وإلى العراق .

فما هو المطلوب من العراق الآن ؟ بالتأكيد العراق ليس بإمكانه عبر مذكرات الاحتجاج الرسمية ولا عبر مسيرات التنديد من أن يوقف العمل بهذا الميناء ، وليس بإمكان الجامعة العربية مثلا أن تحقق لنا هذا ، بل يتطلب الأمر تحركاً عراقيا سريعاً صوب المجتمع الدولي ومجلس الأمن ، خاصة وإن المجتمع الدولي متعاطف مع العراق وتجربته الديمقراطية وبالتأكيد فإن الاتفاقيات الدولية بشأن الحدود البحرية والمائية بين الدول تكفل حق العراق في سيادته على مياهه الإقليمية وفي نفس الوقت تحافظ على حقوق الدول الأخرى . وبالتأكيد فإن الكثير من الدول ومنها الكويت التي عانت من حقبة نظام المقبور صدام حسين، عليها أن تتعامل مع العراق الجديد بشكل يؤمن استقرار المنطقة عبر توفير الأجواء الملائمة لعملية الاستقرار هذه، وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي وعدم خلق أزمات من شأنها أن تظل حقول ألغام ممكن أن تنفجر في أية لحظة يجد فيها جيل عراقي أو كويتي نفسه مضطرا لتفجيرها تحت أي ضغط كان أو سيكون في حينه .

وبالتالي علينا أن نقول بأن حقبة النظام الصدامي قد انتهت ويجب أن تنتهي معها أجنداتها ومساراتها وفصولها التي أرهقت الشعب العراقي والمنطقة بأسرها، ولعل ما نعيشه الآن هو من تداعياتها وعلى دول الجوار العراقي أن تتعامل مع العراق بروح جديدة وأن تكون شريكاً في بناء البلد وعودته لحالته التي تساعده في أن يكون عاملاً مهما في أمن واستقرار المنطقة ، وأن لا تكون تصرفاتهم سبباً رئيسيا في بلورة رؤى وأفكار لدى جيل من العراقيين يجد نفسه محاصرا في حدود فرضت عليه في غفلة من الزمن .

وما يمكن أن نختم به حديثنا هذا هو أن نؤكد على النخب السياسية في البلد ونطلب منها أن تترك خلافاتها السياسية الشخصية وان تلتفت لوضع البلد ومستقبله ومستقبل أجياله التي تجد نفسها مهددة الآن أكثر من أي وقت مضى خاصة وإن الأمر وصل لأن يتم تغيير جغرافية العراق الذي ربما سنجده بعد بضع سنوات وقد خلت أرضه من الأنهر .